دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في ليبيا
خلال الفترة 2003-2017م

أ. هاجر عمر منيدر*

مقدمة:

سيتم في هذه الورقة دراسة منحنى فيلبس للعلاقة بين ارتفاع الأجور النقدية (التضخم) ومعدل البطالة والذي قدمه ادموند ستروتر فيلبس سنة 1958 م في دراسة له بعنوان العلاقة بين البطالة ومعدل الأجور في اقتصاد المملكة (1861-1957م) والذي أكد في دراسته هذه على وجود علاقة سلبية بين استقرار التضخم والبطالة ومثل ذلك بمنحنى يسمى منحنى فيلبس، وتظهر أهمية هذا الاستنتاج في كونه يعطي متخذ القرار الاقتصادي حلاً بسيطاً لمعالجة البطالة، وذلك في حالة ما إذا ارتفع مستوى الطلب الكلي مثلاً فإن صاحب العمل سيحتاج إلى زيادة مستوى التشغيل لتغطية الطلب المتزايد وبالتالي زيادة التكاليف وهذا يؤدي إلى زيادة التضخم وفي المقابل انخفاض معدل البطالة.

ومن هنا سيتم إسقاط هذه الدراسة على الاقتصاد الليبي وتقدير معادلة منحنى فيلبس التي تمثل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة باستخدام بيانات حول المعدلين في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م)، حيث يسمح المظهر الزمني لهذه البيانات بتتبع تطور معدلات البطالة والتضخم، ويشير شكل انتشار هذه المعدلات إلى العلاقة غير الخطية بينهما لنتوصل في نهاية الأمر إلى قياس مرونة البطالة للتضخم خلال الفترة المحددة في الاقتصاد الليبي.

ويتضح من الشكل البياني التالي الصورة الأصلية لمنحنى فيلبس، ففي الفترات التي تشهد تزايد في معدل البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور

*- عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والتجارة زليتن.

منخفضة وذلك سعياً منهم للحصول على عمل بدلاً من حالة البطالة التي كانوا فيها، وهذا يجعل من معدلات الأجور في تناقص، والعكس تماماً يحدث في حالة انخفاض معدلات البطالة أي نقص العمالة التي في حالة بطالة، ففي هذه الحالة يصبح بمقدور العمالة المطالبة برفع سقف الأجور إلى حد كبير وبالتالي يزداد التضخم في حالة وجود معدلات منخفضة من البطالة، وقد تم تمثيل هذه العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة في شكل منحنى عُرف باسم منحنى فيلبس Philips Curve نسبة إلى الاقتصادي ادموند فيلبس.

شكل رقم (1) منحنى فيلبس

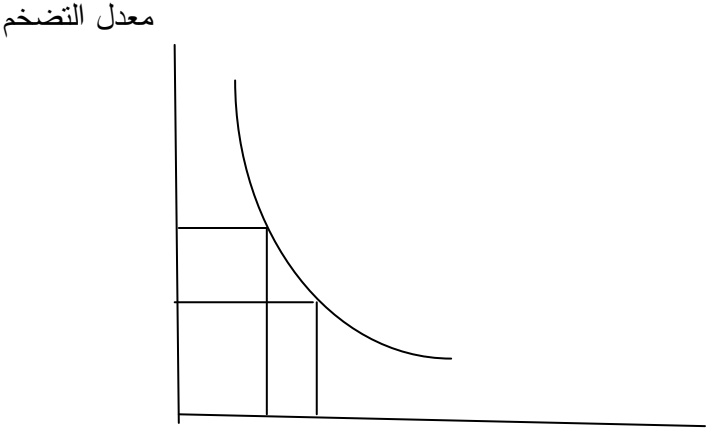

ولكن قضية العلاقة العكسية هذه لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً وبشكل كبير، فكانت هناك معدلات بطالة كبيرة ومعدلات تضخم ملموسة أيضاً وقد سمّيت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي Stag Inflation، فما حدث في بعض الفترات من السبعينات والثمانيات في أمريكا وبعض الدول الأوروبية أثار عدداً من التساؤلات حول صحة مفهوم منحنى

فيلبس، فلقد برزت خلال هذه الفترات ظاهرة التضخم المصحوب بالركود الاقتصادي بحيث كان هناك تضخم مع ركود اقتصادي ومعدل بطالة مرتفع، وشهدت بريطانيا هذه الحالة أيضاً في التسعينات حيث كان معدل البطالة منخفض مع وجود معدل تضخم منخفض أيضاً، وأصبحت العلاقة بينهما طردية الأمر الذي شدَّ انتباه الاقتصاديين وظهرت عدة تفسيرات لوجود مثل هذه العلاقة الطردية ومن أهم أسباب وجود مثل هذه الظاهرة هو الارتفاع الملحوظ في أسعار المواد الأولية وخاصة النفط بعد حرب 1973 م، حيث أدّى ذلك إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج والخدمات في الدول المتقدمة الذي أدّى إلى انخفاض في مستوى العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة معدل البطالة، وكذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم، وبالتالي يمكن القول أن العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ليست علاقة ثابتة ولكنها علاقة مؤقتة، ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يؤدّي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة.

- المشكلة البحثية:

ممّا سبق يمكن صياغة إشكالية دراستنا في التساؤل الآتي وهو هل يمكن للدولة بناءً على العلاقة العكسية التي وضحها فيلبس من الاعتماد على استراتيجية مفادها تقليص معدل البطالة من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حد معقول ويكون ذلك دافعاً للقيام بعمليات تنموية مستدامة؟ وإلى أي مستوى يمكن أن يحدث ذلك؟

- فرضية البحث:

1- فرضية العدم: عدم وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م).

2- الفرضية البديلة: وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م).

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعرف على اتجاهات معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2017م).

2- التعرف على اتجاهات معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2017م).

3- التعرف على شكل العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003-2017م) وهل يمكن أن ينطبق منحنى فيلبس على هذه العلاقة .

- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يقدم تسلسل زمني لمعدلات البطالة والتضخم في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م)، ومعرفة مدى انطباق النظرية الاقتصادية واتساق فكرة منحنى فيلبس على الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة للسنوسي علي وبن البارا محمد، سنة 2016م:

هدفت هذه الدراسة التي أجريت في جامعة المسيلة في الجزائر إلى تقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم باستخدام بيانات حول المعدلين خلال فترة الدراسة، واتضح من خلال إجراء الاختبارات القياسية وجود علاقة عكسية بين المعدلين وأن أي تغيير في معدل البطالة سيؤثر سلباً على معدل التضخم.

2- دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1984-2010م) حيث أجريت هذه الدراسة على بيانات الاقتصاد الجزائري الخاصة بالتضخم والبطالة للفترة المذكورة أعلاه ونتجت عنها وجود سببية للتضخم نحو البطالة وكذلك وجود سببية للبطالة نحو التضخم وكان هناك أثر ضعيف للتضخم نحو البطالة.

3- دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر خلال الفترة (2003-2011م).

حيث قام كلٌّ من الأستاذ العراف فائزة والأستاذ سعودي نجوى بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة باستخدام بيانات حول معدلي التضخم والبطالة خلال الفترة (2003-2011م)، وقد أظهرت النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة اتساقاً مع النظرية الاقتصادية لفيلبس، حيث لوحظ أن زيادة معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمعدل 2.13 وحدة، ومرونة تجاوب معدل البطالة للتغيرات التي تحدث في معدل التضخم -0.44 وهو مايشير إلى العلاقة العكسية بينهما، ووُجد أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض عنه معدل البطالة مهما ارتفع معدل التضخم هو 9%.

4- دراسة للدكتورة سهام يوسف سنة 2015م عن استخدام منحنى فيلبس لقياس العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا:

الهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي للفترة 1983-2010م وذلك لغرض تقدير معادلة فيلبس، وكانت النتائج هي وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والتضخم حيث كلما ارتفع معدل التضخم بوحدة واحدة ارتفع معه معدل البطالة بمقدار 0.8 وحدة، وأوضحت الدراسة أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض عنه معدل البطالة مهما ارتفع معدل التضخم هو 0.11 .

5- دراسة لقنوني حبيب وبن عدة محمد بعنوان البطالة والتضخم في الجزائر دراسة العلاقة بين الظاهرتين 1990-2013.

قامت هذه الدراسة ببيان العلاقة القياسية بين التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2013م حيث أظهرت النتائج الخاصة بمنحنى فيلبس عدم اتساق تلك العلاقة مع الأساس النظري لها، حيث لوحظ أن زيادة معدل البطالة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 0.32%، كما أن قيمة معامل الارتباط بين التضخم والبطالة كانت بسيطة جداً حيث سجلت R2=0.01 وهذا يشير إلى علاقة شبه معدومة بين التضخم والبطالة خلال فترة الدراسة.

أولاً / معدلات التضخم والبطالة في ليبيا:

هنا سنحاول سرد بعض النسب الخاصة بالتضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي خلال تسلسل زمني يمتد من سنة (2003-2017م).

1- تطور معدلات التضخم في ليبيا:

يعرّف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، فالمدرسة الكلاسيكية تشير إلى أن الأسعار تحدّد بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض من السلع والخدمات، فإذا زاد الطلب عن ما هو معروض من سلع وخدمات فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج للسلع والخدمات ومن ثم ارتفاع أسعارها.

وهناك أنواع مختلفة من التضخم ولأسباب مختلفة منها:

1- تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب اختلال التوازن في السوق في حالة عجز العرض الكلي عن استيفاء الطلب الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار،

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن ارتفاع الطلب الكلي لن يؤدي إلى انخفاض الطلب بل إلى زيادة حجم الطلب وهكذا.

2- تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation):

وهو التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات المنتجة.

3- التضخم المستورد (Imported Inflation):

عندما يكون اقتصاد الدولة معتمداً وبشكل كبير على السلع والخدمات المستوردة فإنه يكون عرضة للتضخم المستورد عندما تكون الدولة (أو الدول) المصدرة تعاني أصلاً من التضخم، فإن هذا التضخم ينتقل إلى الاقتصاد المحلي عن طريق السلع والخدمات المستوردة.

4- التضخم المشترك (Mixed Inflation):

ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع القوة الشرائية (وكذلك حجم السيولة) لدى الأفراد مع بقاء حجم الناتج الكلي من السلع والخدمات ثابتاً مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابتاً.

ويتم حساب معدل التضخم في أبسط صورة عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

والتضخم المقبول والمعقول والمتوقع وجوده يكون صغير المقدار وقد لا يتجاوز نصفاً في المائة أو واحداً في المائة في العام عندما يكون الوضع الاقتصادي للبلد سليماً وصحيحاً، علماً بأن تضخماً في حدود 1-2% لا يمكن اعتباره نذير سوء، ولكن في حالة تجاوز معدل التضخم لهذا المعدل فإن هذا يعني وجود خلل اقتصادي.

ولكن العرض من السلع الغذائية مثلاً في ليبيا لا تتحكم فيه قوى داخلية بقدر ما تحكمه عوامل خارجية لاعتماد ليبيا على الاستيراد بشكل أكبر بكثير من الإنتاج المحلي، فالعرض من السلع لا ينمو بالقدر الذي ينمو به مستوى الطلب، وذلك بسبب تأثير زيادة عدد السكان الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الفعّال، وبالتالي فإن أي تغيير في أسعار السلع في الأسواق الدولية فإن هذا سيؤثر ويحدث تقلبات في أسعار هذه السلع في الداخل.

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (1) أن معدلات التضخم في ليبيا كانت متقلبة بين الانخفاض والارتفاع وهذا إنّما يدل على اعتماد السوق المحلي على الاستيراد بشكل كبير، حيث نلاحظ أن معدل التضخم بدأ بما نسبته 2% سنة 2003 م، ثمّ ارتفع إلى 2.2% سنة 2004 م ليعاود الانخفاض سنة 2005 م إلى 2%، ثمّ إلى 1.4% سنة 2006 م، وهو أقل معدل يصل إليه التضخم خلال فترة الدراسة، بينما سجّل التضخم معدلات مرتفعة لتصل إلى 6.2%، 10.4%، 15.9%، خلال السنوات 2007م، 2008م، 2011م على التوالي، ومن الملاحظ أن سنة 2011م هي أعلى نسبة تضخم تُسجل خلال الفترة من 2003م إلى 2011م، فمن المعروف أن هذه السنة شهدت أحداثاً سياسية خلّفت آثاراً اقتصادية في رفع مستوى التضخم بسبب النقص الشديد في المعروض من السلع والخدمات، وانعكس انتهاء تلك الأحداث على معدل التضخم بالانخفاض في السنوات 2012م، 2013م،2014م وحتى سنة 2015م على الرغم من أنه لا يزال مرتفعاً عند 9.8%، ومع بداية العام 2016م شهد الاقتصاد الليبي معدلات تضخم مرتفعة جداً حيث وصل إلى 25.9% وارتفع ليصل إلى 28.5% سنة 2017م ويرجع ذلك إلى التوسع السريع للقاعدة المالية على يد المصرف المركزي الليبي وذلك لمواجهة العجز المالي وما أدّى إليه من فقدان للقوة الشرائية للدينار الليبي بنسبة 80% بناء على تقارير صادرة عن البنك الدولي،

والمضاربة في السوق السوداء التي تزداد توسعاً، بالإضافة إلى خفض الـدعم علـى السلع الغذائية وخاصة الأساسية منها والذي أدى بدوره إلى زيادة معدل التضخم.

جدول رقم (1)

تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م)

السنوات	معدل التضخم %	معدل التغير %
2003	% 2.0	-
2004	% 2.2	%10
2005	% 2.0	%-9.1
2006	% 1.4	%-30.0
2007	% 6.2	%342.8
2008	% 10.4	%67.7
2009	% 2.4	%-76.9
2010	% 2.4	%0.0
2011	% 15.9	%562.5
2012	% 6.1	%-61.6
2013	% 2.6	%-57.4
2014	%2.4	%-7.7
2015	%9.8	%308.3
2016	%25.9	%164.3
2017	%28.5	%10.03

المصدر:

1- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

2- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الاحصائي، أعداد مختلفة.

2- تطور معدلات البطالة في ليبيا:

تعرّف البطالة بأنها تلك الحالة التي يوجد فيها عدد من الأشخاص القـادرين على العمل والراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يجدون.

ويعدّ معدّل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها.

وهناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وهي:

1- البطالة الاحتكاكية (frictional unemployment):

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة مثلاً.

2- البطالة الهيكلية (Structural unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدَى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيين لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة، إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية والمطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.

3- البطالة الدورية (Cyclical unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد، إلا أن هذه النسبة تبدأ في الانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

4- البطالة الموسمية Seasonal (Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع السياحة مثلاً فترات من الكساد ممّا يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

5- البطالة المقنعة (Behavioral Unemployment):

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة عن العمل بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية، حيث يوجد هناك نوع من تكدّس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزءاً من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

ويقاس معدّل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في المجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

وتتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواءً كانوا يعملون أو لا يعملون.

ويستبعد من الفئة النشطة الآتي:

- الأفراد دون سن معينة أي السن القانوني للعمل.

– الأفراد فوق سن معينة أي سن التقاعد والمعاش.
– الأفراد غير القادرين على العمل مثل المرضى والعجزة وطلبة المدارس.
– الأفراد الذين لا يطالبون الدولة بوظائف رغم قدرتهم على العمل مثل ربات البيوت.
– الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة الإحباط التي تصيبهم عندما لا يجدون فرص العمل المناسبة لهم.

إن قياس البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وذلك لعدة أسباب منها ضعف الجهاز الإحصائي، وعدم توفر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية والتي يُستدلّ منها على حجم البطالة وذلك لعدم وجود إعانات تُحفّز المتعطلين على تسجيل أنفسهم من ناحية، أو لعدم توفر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها من ناحية أخرى.

ويمكن القول أن البطالة لم تكن تشكّل مشكلة كبيرة في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إذ أن سوق العمل في تلك الفترة كان قادراً على استيعاب معظم الباحثين عن العمل، إلا أنّه وبعد تلك الفترة بدأ حجم البطالة في ازدياد، وبالرغم من أن معدل نمو السكان بدأ بالتراجع من 4.21% خلال التعدادين 1984/1973م إلى 2.8% في التعدادين 1995/1984م حتى بلغ 1.78% في التعدادين 2006/1995م، فإن حجم السكان في تزايد مستمر ممّا أدّى إلى تزايد حجم القوة البشرية وقوة العمل بما يفوق حجم الاقتصاد الوطني ونتج عن ذلك حالة من الركود الاقتصادي، فحجم القوى العاملة يزيد بمعدل يتجاوز 3% يساهم قطاع التعليم في هذه النسبة بمعدل 25% وبذلك يخلق فجوة شبه دائمة بين سوق العمل والداخلين الجدد سنوياً.

إن مشكلة البطالة ليست مشكلة قطرية إذ ترى منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن المنطقة العربية من أبرز البيئات الحاضنة للبطالة على مستوى العالم، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 16 مليون عاطل، وأن نسبة البطالة زادت من 15% إلى 20% سنة 2004م، وبالرغم من أن هذه الأرقام للبطالة هي أرقام ضخمة ومخيفة إلا أنها وخاصة في المجتمع الليبي لا تفسر بمفهوم البطالة السافرة التي تفيد وجود أفراد محتاجين للعمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يجدونه، وإنّما يمكن تفسيرها على أنها بطالة سلوكية، وهي من الأمور السلبية في إنجازات التنمية البشرية، فالقيم الاجتماعية والثقافية تعطي بعض الأعمال شأناً يعلو عن أعمال أخرى ممّا يجعل بعض إذا لم يكن أغلب العاطلين عن العمل يرفضون القيام ببعض الأعمال بحجة أنها أعمال دون المستوى ولا يجوز لمواطن ليبي النزول لمرتبة مثل هذه الأعمال، بل أن بعض المواطنين الليبيين الذين هم في موقع العاطلين عن العمل يرفضون تماماً فكرة أن يعملوا تحت إمرة صاحب العمل ومثال ذلك أعمال البناء.

ومن الأسباب التي كانت وراء ظهور وارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد الليبي ما يلي:

- إجراءات العمل والتوظيف التي تُبنى على أسس وعلاقات اجتماعية بدون الاعتماد على معايير الكفاءة والاستحقاق.
- عدم وجود التوافق والتنسيق بين سوق العمل ومخرجات التعليم أي بين المعروض من فرص العمل وبين ما هو مطلوب منها.
- الاضطراب المستمر في سياسات الدولة الاقتصادية أدّى إلى عدم وضوح ومعرفة احتياجات سوق العمل بالنسبة لرجال الأعمال والمخططين.

– تدني مستوى التعليم ووسائله ممّا أدّى إلى مخرجات ضعيفة المستوى، بالإضافة إلى انتشار العديد من التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل.

– ومن الأسباب المهمة جداً والتي أثّرت بشكل كبير في وجود نسبة بطالة عالية في الاقتصاد الليبي هو وجود أعداد من الأفراد يشغلون وظائف عدة في أماكن مختلفة في الاقتصاد الليبي بشكل اسمي ويتقاضون أكثر من مرتب، وهذا في حد ذاته يحرم أفراداً آخرين من المستحقين للعمل.

ويظل العامل الأهم في ارتفاع نسبة البطالة في ليبيا هو غياب الأساس السليم الذي تعتمد عليه عملية التوظيف من معايير الطلب والحسابات الاقتصادية للجدارة والإنتاجية وهذا ما أكّد عليه تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999م.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن معدل البطالة كان مرتفعاً خلال سنوات الدراسة حيث بدأ سنة 2003م بمعدل 20.3% لينخفض سنة 2004م إلى 19.5% ليعاود الارتفاع إلى 20.0% سنة 2005م ليسجل بعد هذا العام انخفاضاً حتى العام 2009م، وارتفع معدل البطالة سنة 2010م إلى 18.6%، ثمّ انخفض سنة 2011م إلى 15.8% ليرتفع بعدها سنة 2012م إلى معدل 19.0%، وانخفض المعدل بعدها ليصل إلى 17.7% سنة 2017م وذلك بعد أن انتهت الأزمة الليبية سنة 2011م وبدأت البلاد تشهد حالة من التعافي الاقتصادي.

ثانياً/ تقدير معادلة منحنى فيلبس في ليبيا:

هنا سوف يتم إعطاء فكرة عن كيفية تقدير العلاقة غير الخطية البسيطة بين متغيرين ثمّ القيام بتقدير معادلة منحنى فيلبس في ليبيا خلال الفترة (2003–2017م).

جدول رقم (2)

تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م)

السنوات	معدل البطالة %	معدل التغير %
2003	%20.3	-
2004	%19.5	%-3.94
2005	%20.0	%2.56
2006	%19.4	%-3.0
2007	%19.3	%-0.51
2008	%18.9	%-2.07
2009	%18.3	%-3.17
2010	%18.6	%1.63
2011	%15.8	%-15.05
2012	%19.0	%20.25
2013	%18.7	%-1.57
2014	%18.5	%-1.06
2015	%18.4	%-0.54
2016	%18.4	%0.0
2017	%17.7	%-3.80

المصدر:

1- تقرير معدل البطالة في ليبيا، تقرير منشور على شبكة المعلومات بالموقع www.lawoflibya.com/fourm/f37/t6354.html

2- دراسة عن مركز البحوث الاقتصادية تتحدث عن إشكالية البطالة، بحث منشور على شبكة المعلومات بالموقع www.elhandasa.net/vb/showthread.php?t=2415

3- تقرير صادر عن البنك الدولي عن نسبة البطالة، تقرير منشور على شبكة المعلومات بالموقع https://data.albankaldawli.org

ثالثاً/ تقدير العلاقة غير الخطية بين متغيرين:

لتوضيح العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل (X) والآخر تابع (Y) يمكن استخدام الانحدار غير الخطي البسيط، ولتحديد الشكل أو الصيغة التي يمكن أن تأخذها هذه العلاقة يمكن الاعتماد على محولات البوكس كوكس التي تستخدم في تحليل العلاقات غير الخطية، فإذا افترضنا أن الصيغة العامة للعلاقة بين X,Y هي:

$$Y^{\lambda 1} = \alpha + b\, x^{\lambda 2} + u$$

بحيث أن:

$$Y^{\lambda 1} = \begin{cases} \frac{Y^{\lambda 1}-1}{\lambda 1} & for \quad \lambda 1 \neq 0 \\ Ln\, Y & for \quad \lambda 1 = 0 \end{cases}$$

$$X^{\lambda 2} = \begin{cases} \frac{X^{\lambda 2}-1}{\lambda 2} & for\ \lambda 2 \neq 0 \\ Ln\, X & for\ \lambda 2 = 0 \end{cases}$$

فهذين المحولين يمكن من خلالهما بيان ووصف حالات كثيرة بين X, Y، فإذا كانت قيمة كل من λ_1 , λ_2 تساوي الواحد فإن العلاقة هنا ستكون خطية، وإذا ما تم التعويض في المحولين السابقين سنجد أن المعادلة ستأخذ الصيغة الآتية:

$$Y = a + bX + u$$

وإذا كانت قيمة $\lambda_1 = 1$ ، $\lambda_2 = -1$ فإن التعويض بهاتين القيمتين سيعطينا شكل معادلة التحويل لمقلوب على النحو التالي:

$$Y = a + b\left(\frac{1}{X}\right) + u$$

وإذا استبعدنا المتغير العشوائي u من المعادلة وأخذنا تفاضل هذه المعادلة بالنسبة للمتغير X أي ميل هذه المعادلة سيكون على النحو الآتي:

$$\frac{dY}{dX} = -\frac{b}{X^2}$$

ولتقدير قيمة كلاً من (a, b) في معادلة التحويل لمقلوب السابقة يجب علينا أولاً إيجاد قيم المتغير المستقل وهو $X^* = \frac{1}{X}$ ، وبالتالي استخدام الصيغتين الآتيتين:

$$\hat{b} = \frac{\sum yx^*}{\sum x^{*2}}$$

$$\hat{a} = \overline{Y} - \hat{b}\overline{X}^*$$

وهاتين الصيغتين يمكن استخدامهما في العلاقة غير الخطية والتي من بينها حالة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة أي فيما يسمّى بمنحنى فيلبس.

رابعاً/ تقدير العلاقة بين التضخم والبطالة في ليبيا:

في هذا البند سوف يتم استخدام المعادلات والصيغ السابقة باستخدام معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا وذلك لتقدير العلاقة بين هذين المتغيرين خلال سلسلة زمنية تقدر بخمسة عشر سنة في الفترة من (2003–2017م) وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (3) وباعتبار معدل التضخم هو المتغير (X) ومعدل البطالة هو المتغير (Y).

جدول رقم (3)

معدلات التضخم والبطالة في ليبيا للفترة (2003–2017م)

السنوات	معدل التضخم %	معدل البطالة %
2003	% 2.0	%20.3
2004	% 2.2	%19.5
2005	% 2.0	%20.0
2006	% 1.4	%19.4
2007	% 6.2	%19.3
2008	% 10.4	%18.9
2009	% 2.4	%18.3
2010	% 2.4	%18.6
2011	% 15.9	%15.8
2012	% 6.1	%19.0
2013	% 2.6	%18.7
2014	%2.4	%18.5
2015	%9.8	%18.4
2016	%25.9	%18.4
2017	%28.5	%17.7

– المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (1)، (2)

وعن طريق استخدام برنامج spss فإن الشكل البياني لهذه البيانات يبين العلاقة غير الخطية بين معدل البطالة ومعدل التضخم التي تمثل منحنى فيلبس في ليبيا خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن صيغة التحويل لمقلوب هي الصيغة المناسبة لتقدير هذه العلاقة، كما تم استخدام برنامج spss لإيجاد القيم الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول رقم (5) .

شكل رقم (2)

منحنى فيلبس في ليبيا للفترة (2003–2017م)

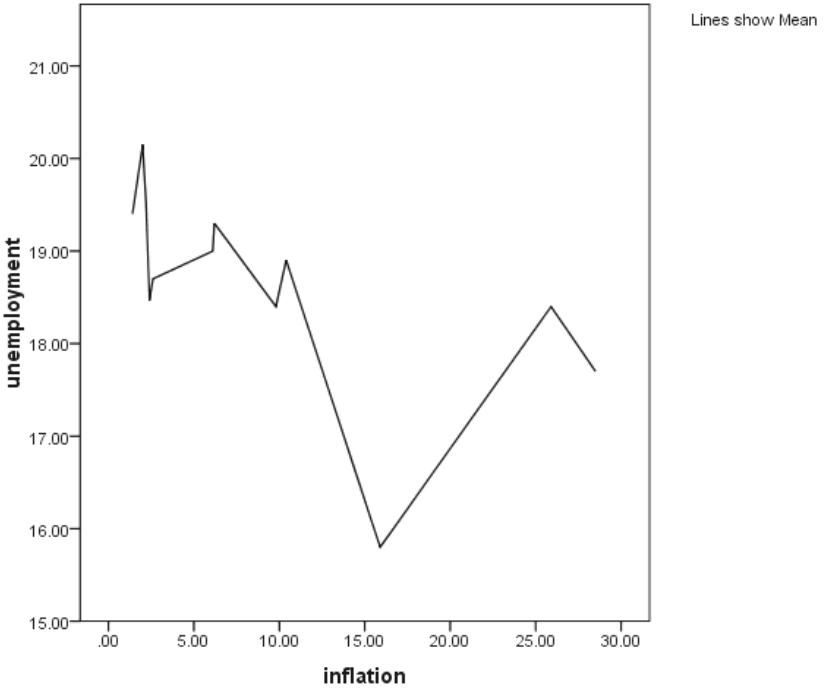

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

وسيتم تقدير معادلة منحنى فيلبس في ليبيا عن طريق الحصول على مقلوب قيم المتغير المستقل (x) ومن ثم حساب المتوسطات والمجاميع كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

حسابات منحنى فيلبس في ليبيا للفترة (2003–2017م)

السنوات	X معدل التضخم	Y معدل البطالة	X*=1/X	$y = Y - \bar{Y}$	x*	yx*	x*2
2003	% 2.0	%20.3	0.50	1.58	0.21	0.3318	0.0441
2004	% 2.2	%19.5	0.45	0.78	0.16	0.1248	0.0256
2005	% 2.0	%20.0	0.50	1.28	0.21	0.2688	0.0441
2006	% 1.4	%19.4	0.71	0.68	0.42	0.2856	0.1764
2007	% 6.2	%19.3	0.16	0.58	−0.13	−0.0754	0.0169
2008	% 10.4	%18.9	0.09	0.18	−0.2	−0.036	0.04
2009	% 2.4	%18.3	0.41	−0.42	0.12	−0.0504	0.0144
2010	% 2.4	%18.6	0.41	−0.12	0.12	−0.0144	0.0144
2011	% 15.9	%15.8	0.06	−2.92	−0.23	0.6716	0.0529
2012	% 6.1	%19.0	0.16	0.28	−0.13	−0.0364	0.0169
2013	% 2.6	%18.7	0.38	−0.02	0.09	−0.0018	0.0081
2014	%2.4	%18.5	0.41	−0.22	0.12	−0.0264	0.0144
2015	%9.8	%18.4	0.10	−0.32	−0.19	0.0608	0.0361
2016	%25.9	%18.4	0.04	−0.32	−0.25	0.080	0.0625
2017	%28.5	%17.7	0.03	−1.02	−0.26	0.2652	0.0676
المجموع	120.2	280.8	4.41			1.8478	0.6344
المتوسط	8.01	18.72	0.29				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

حيث أن:

$$X^* = \frac{1}{X} \qquad \bar{X}^* = \frac{\sum X^*}{n} = \frac{4.41}{15} = 0.29$$

$$y = Y - \bar{Y} \qquad x^* = X^* - \bar{X}^*$$

$$\overline{X} = \frac{\sum X}{n} = \frac{120.2}{15} = 8.01 \qquad \overline{Y} = \frac{\sum Y}{n} = \frac{280.8}{15} = 18.72$$

وبذلك يمكن تقدير قيمتي $\hat{b}$ ، $\hat{a}$ على النحو الآتي:

$$\hat{b} = \frac{\sum y x^*}{\sum x^{*2}} = \frac{1.8478}{0.6344} = 2.9$$

$$\hat{a} = \overline{Y} - \hat{b}\overline{X}^* = 18.72 - (2.9) \times (0.29)$$
$$= 17.879$$

وبالتالي فإن الدالة المقدرة لمنحنى فيلبس في ليبيا خلال فترة الدراسة تكون على النحو التالي:

$$Y = 17.879 + 2.9\left(\frac{1}{X}\right) + u$$

ومن معادلة الانحدار السابقة نلاحظ العلاقة غير الخطية بين معدل التضخم ومعدل البطالة التي من المفروض وبناءً على منحنى فيلبس أن تكون هذه العلاقة عكسية، ووفقاً للتحليل السابق وبالاعتماد على بيانات معدلات التضخم والبطالة الخاصة بالاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003–2017م) وعلى الشكل البياني رقم (2) فإن العلاقة بينهما كانت بالفعل علاقة عكسية.

$$\frac{dY}{dX} = \frac{-2.9}{X^2} = \frac{-2.9}{\overline{X}^2} = \frac{-2.9}{8.01^2} = -0.045$$

أي أن الزيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بمقدار 0.045 نقطة في المتوسط، ويمكن حساب المرونة كما يلي:

$$E_{YX} = \frac{-\hat{b}}{\overline{Y}\,\overline{X}} = \frac{-2.9}{8.01 \times 18.72} = -0.019$$

ومن ثم فإن مرونة البطالة للتضخم هي 0.019-، وهو ما يعني أن الارتفاع في معدل التضخم بنسبة 10% يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.19% في المتوسط.

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج بأن الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث ينطبق مع ما جاء به فيلبس في نظريته الخاصة بعلاقة معدل التضخم بمعدل البطالة، إذ أن العلاقة في منحنى فيلبس بينهما عكسية وكذلك فقد أكدت نتائج البحث على العلاقة العكسية بين معدل التضخم والبطالة في ليبيا خلال الفترة (2003-2017م).

جدول رقم (5)

نتائج التحليل باستخدام برنامج

spss Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 / x	2.887	1.119	.582	2.581	.023
(Constant)	17.861	.405		44.117	.000

الخلاصة:

من خلال ما تمّ عرضه في السابق من بيانات وتحليل قياسي واقتصادي لعلاقة معدلات البطالة بمعدلات التضخم في ليبيا خلال فترة الدراسة يمكن الوصول إلى بعض النقاط والنتائج المهمة على مستوى موضوع البحث نُلخصها في الآتي:

1- كان من الملاحظ عند تتبع التسلسل الزمني لمعدلات التضخم في ليبيا في فترة البحث أنها معدلات تتصف بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب عدم قدرة القطاع الإنتاجي في ليبيا على توفير ما يوازي الطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي اعتماد السوق بشكل كبير على الاستيراد، وهذا يجعل السوق الليبي عرضة لتقلبات الأسعار الدولية، إذ أن معدل التضخم خلال فترة الدراسة لم ينخفض عن ما نسبته 1.4%، وزاد بشكل كبير ليصل إلى ما نسبته 28.5% سنة 2017م.

2- أمّا بالنسبة لمعدلات البطالة فخلال فترة الدراسة كانت مرتفعة بشكل واضح، حيث كانت في بداية الفترة بمعدل 20.3% سنة 2003م ووصلت إلى أقل مستوى لها خلال فترة الدراسة وهي بمعدل 15.8% سنة 2011م وهو الملفت للانتباه، واختلفت الأسباب وراء هذا الارتفاع من سنة لأخرى، فأحياناً كانت هذه الأسباب سلوكية متعلقة بثقافة المجتمع الليبي الرافض لبعض الأعمال التي من وجهة نظره دون مستوى المواطن الليبي، ولكن هذه الأفكار في السنوات الأخيرة أصبحت نوعاً ما تختفي وأصبح الليبيون أكثر قبولاً لمجالات عملٍ كان الأجنبيُّ هو المسيطر عليها إذا صحّ التعبير، والواقع أن أهم الأسباب التي تقف وراء ارتفاع معدلات البطالة في ليبيا هو صغر حجم الاقتصاد الوطني وعدم تعدد المجالات الإنتاجية والاقتصادية التي من الممكن أن تستوعب العرض من القوة البشرية الليبية، بالإضافة إلى عنصر مهم جدًا وهو غياب التنسيق بين حجم العرض من العمل والطلب عليه إذ أن هناك بعض التخصصات الموجودة في الجامعات والمعاهد العليا الليبية والتي تستقبل وتُخرِّج آلاف الطلبة الليبيين لسوق عملٍ غير موجود أو على الأقل مكتفٍ من هذه التخصصات.

3- بمقارنة معدلات التضخم بمعدلات البطالة في فترة الدراسة في ليبيا تمّ استنتاج وجود العلاقة غير الخطية بينهما وطبقاً لما جاء به ادموند فيلبس كانت هذه العلاقة عكسية، وبالتالي يمكن تخفيض معدل البطالة عن طريق رفع معدل التضخم، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنقطة واحدة يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بـــمقدار 0.045 نقطة، ومرونة استجابة معدل البطالة لمعدل التضخم 0.019%، إذ أن ارتفاع معدل التضخم بنسبة 10% يصاحبه انخفاض في معدل البطالة بنسبة 0.19%.

4- من خلال استنتاج وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في ليبيا خلال فترة البحث اتضح أن الاقتصاد الليبي خلال هذه الفترة لم يمرّ بمرحلة الركود التضخمي التي مرّ بها العديد من اقتصاديات العالم في فترات مختلفة ولأسباب مختلفة أيضاً، وهذا ما يؤكد أن فكرة العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة التي جاء بها فيلبس هي فكرة من الممكن تعميمها سواء بالنسبة للمكان أو للزمان.

المراجع

أولاً/ الكتب:

1- خالد الوزني، أحمد الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، عمّان، الطبعة السابعة، 2004، ص 257 ــ 270

2- عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مكة المكرمة، 2004، ص 241 ــ 246

3- مناور حداد، حازم الخطيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمّان، الطبعة الأولى، 2002، ص 163 ـــ 170

ثانياً/ التقارير والنشرات والمجلات العلمية:

1- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة

2- تقرير صادر عن البنك الدولي عن نسبة البطالة، تقرير منشور على شبكة المعلومات بالموقع https://data.albankaldawli.org

3- تقرير معدل البطالة في ليبيا، تقرير منشور على شبكة المعلومات بالموقع www.lawoflibya.com/fourm/f37/t6354.html

3- جنان سليم، نبيل مهدي، طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى Phillips، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 2، 2010، ص 98 ــ 990

4- دراسة عن مركز البحوث الاقتصادية تتحدث عن إشكالية البطالة، بحث منشور على شبكة المعلومات بالموقع www.elhandasa.net/vb/showthread.php?t=2415

5- عبدالقادر محمد عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 223، 241، 243

6- عتيق علي سليمان علوه، البطالة والجريمة في المجتمع الليبي، كلية الآداب ــ

جامعة سبها، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر العدد الأول، 2012، ص36
7- مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.
8- مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.